الوحدة الأوربية
رؤية لوحدة عربية مستقبلية

د. مأمون عبد الله بني يونس

أستاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية
جامعة جدارا – المملكة الأردنية الهاشمية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

مأمون عبد الله بني يونس، الوحدة الأوربية: رؤية لوحدة عربية مستقبلية.- دورية كان التاريخية.- العدد الخامس والعشرون؛ سبتمبر ٢٠١٤. ص ٨٣ – ٩١.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّصْ

تندرج فكرة البحث في إطار التجارب الرائدة في العالم كتجربة الوحدة الأوروبية والدوافع الحقيقية التي سعت إلى تحقيقها، وهي إلى جانب أهمية تحقيق الأمن والسلم الدوليين مستفيدة من تجارب الماضي المؤلمة والمريرة، فقد سعت إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الداخلي لشعوبها، مع ما رافق ذلك التوجه من آليات العمل نحو الوحدة من مثل إنشاء مجالس أوروبية مهدت لأسواق أوروبية مشتركة وهيأت لثقافة أوروبية وسعت إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية ودعم التوسع المستمر والمتوازن بين الدول الأعضاء. ولعل أبرز هذه الأسواق كانت الجماعة الأوروبية للصلب والفحم، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرّية، والجماعة الأوروبية الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة) وما تمخض عنها من سياسات اقتصادية مشتركة تضمنت حريات مرور البضائع وانتقال العمال وحق التوطن وانتقال رأس المال، إلى جانب السياسات الزراعية المشتركة وسياسات النقل الوطنية والدولية لمختلف السلع، وتوحيد الأجهزة الرئيسية للجماعة الأوروبية من مثل البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل والعلاقات الخارجية. وقد أوردت الدراسة انجازات الجماعات الأوروبية واتساع عضويتها وما ترتب على ذلك من معاهدات وخاصة معاهدة (ماستريخت ١٩٩٢) التي وضّحت وظائف الاتحاد الأوروبي ومؤسساته ومسؤوليته وخضوعه للمساءلة. وقد أشارت إلى التحديات التي رافقت الوحدة الأوروبية من أزمات وخاصة في الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

غير أن الدراسة بمنظورها الايجابي نحو الوحدة الأوروبية ومحاولة تقييم آثارها وما أسفرت عنه من نتائج فقد عمدت إلى مقاربة ذلك كله في التطلع إلى أن تكون العبرة والدراسة والبحث لإيجاد وحدة عربية مستقبلية شاملة مقاربة بها تشمل المواطنة والتنقل والإقامة والعمل، وليس بالضرورة أن تكون بديلاً عن المواطنة الأصلية كما هو الحال في أوروبا. وما يرافق ذلك من تحسين وتطوير مستوى حياة الشعوب العربية، مع تجاوز التحديات التي ترافق العمل والتأسيس لها إذا علمنا أن أكبر تحديات الوحدة الأوروبية كانت اللغة والثقافة والتي هي من أهم سمات الدول والشعوب العربية إذا ما أخذناها بنظر الاعتبار لتكوّن رؤية على قاعدة الإرادة والمشيئة نحو بناء عربي موحّد تسوده الديمقراطية وسيادة القانون وينتزع اعتراف النظام الدولي به.

مُقدّمَة

إن التجارب الرائدة في العالم والتي جاءت إثر سلسلة من الصراعات والنزاعات الإقليمية الضيقة وكانت وبالاً على المجتمع الإنساني برمته، كالتجربة الأوروبية في الوحدة هي التي سعت وتسعى إلى تحطيم الدائرة الشريرة التي قضت على الملايين خلال حربين كونيتين، ثم جاء هذا البناء، وما كان ليقوم إلا من خلال علاقة بين الشعوب ترتكز على أساس من المساواة والأخلاق، وعلى

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

إيمان الإنسان وقدرته على التقدم والرقي من خلال تجاربه المريرة. ذلك هو محور هذا البحث الذي سيشكل رؤية ربما تفضي إلى البحث بوحدة عربية مستقبلية بعيدة عن القطرية الضيقة والأنانية وحب الذات، إلى بناء عربي شامل، تسوده الديمقراطية، وسيادة القانون، وينتزع اعتراف النظام الدولي به. ولا شك أن قراءة التجربة الأوروبية قراءة مدققة ومعرفة أخطائها وعيوبها، وما شاب التجربة من عقبات وتحديات، وكيف تم التعامل معها، وأيضًا معرفة الفترة الزمنية التي اجتازتها التجربة، إن هذه الأمور ضرورية ومفيدة إلى أقصى حد من أجل استخلاص الدروس ولتقدير الصعوبات والاحتمالات في المراحل القادمة.

وقد تضمن البحث ستة مجالات هي: دوافع الوحدة الأوروبية، والأسواق الأوروبية المشتركة، وتوحيد الأجهزة الرئيسية للجماعات الأوروبية وانجازات الجماعات الأوروبية، وعوامل الترابط بين شعوبها، ومعاهدة ماستريخت (Maastricht). تلك هي محاولة متواضعة في البحث اندرجت في إطار المنهج العلمي التحليلي المعتمد على ما توفر من مراجع غنية بذلك الزاد الذي يغني هذا البحث. وإني لأرجو أن أكون قد وفقت في وضع هذه الدراسة على ضوء المقارنة والمقاربة أمام الباحثين والمهتمين، مساهمًا في شيء من مسح غبار الزمن عن عقيدة الحركة في بناء وحدتنا العربية الشاملة.

أولاً: دوافع (مبررات) الوحدة الأوروبية وبدايتها

لعل الدوافع وراء السعي نحو الوحدة الأوروبية هي الدفاع ضد هجوم خارجي والاستقرار الداخلي وذلك بنزع فتيل الاقتتال القومي، والإنعاش الاقتصادي الذي يتمثل في زيادة معدل الصادرات وإحداث نموًا اقتصاديًا واسعًا وانخفاض في معدل البطالة والقدرة على التنافس وتحقيق مستوى متقدم من الرخاء والتنمية الاجتماعية والهيبة، وقد كان وراء كل ذلك الاقتناع بأن الدولة ليست وحدها قادرة على ضمان الاستقلال وتوفير الرخاء. كما أن الحرب العالمية الثانية بأحداثها البشعة شكلت أكبر حافز لأن تتخذ بعض الدول الأوروبية الخطوات العملية نحو الوحدة.[١] ورافق ذلك من مقدمات الوحدة الأوروبية المحاولات التمهيدية والتي أوجدت قاعدة نحو الوحدات الأوروبية وما عرف بدول "البين ولوكس" حيث وقعت كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبرج اتفاق نقديًا في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ممهد الطريق إلى عقد اتفاق جمركي بينها في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وبروتوكولاً لتوحيد التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة من البلدان الأخرى في ١٤ مارس سنة ١٩٤٧.

كما أن اقتراح "تشرشل" في خطابه في جامعة زيورخ في ١٩ سبتمبر ١٩٤٦ إنشاء نوع من الولايات المتحدة الأوروبية، وأن تتم هذه اللبنة الأولى لهذا الاتحاد بالمشاركة بين فرنسا وألمانيا.[٢] وتم إنشاء مجلس أوروبا سنة ١٩٤٩ بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الوحدة بين دول الأعضاء للحفاظ على المبادئ والتراث المشترك وتنمية النشاط الاجتماعي والاقتصادي وأبرز إنجازات هذا المجلس عقد اتفاقية أوروبية لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٠.[٣]

ثانيًا: الأسواق الأوروبية المشتركة خطوات عملية نحو الوحدة الأوروبية

تمخض عن فكرة الأسواق الأوروبية المشتركة في العصر الحديث مفاهيم جديدة مثل: السوق المشتركة - منطقة التجارة الحرة- الاتحاد الجمركي.[٤]

١/٢- الجماعة الأوروبية للصلب والفحم (١٨ ابريل ١٩٥١):

بعد استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا والمجر أصبح الدفاع عن أوروبا أمرًا كبير الأهمية، ولن يكون الدفاع عنها فعالاً إلا بمشاركة ألمانيا التي خشيت فرنسا من إعادة تسليحها، لذا اتجه التفكير إلى جعل لجوء ألمانيا إلى الحرب مستحيلاً أو بعيد التقدير وذلك بتوحيد صناعة الفحم والحديد والصلب لفرنسا وألمانيا، لأنه لا يمكن شن الحرب من غير الصلب كما لا يمكن صنع الصلب من غير الفحم والحديد، وحينما كان في ١٩٥١ إنشاء أول بناء أوروبي أولي جاء على شكل سوق فردية للفحم والصلب بين ستة دول عدائية لم تجمعها معاهدة سلام أبرمت فيما بينها من قبل:

"When in 1951 the first structured European in iterative was launched under the form of a single market for coal and steel, among six for mere adversaries, no peace treaty had even been signed between them".[5]

ومن جهة ثانية؛ فقد حقق إنشاء هذه الجماعة هدفًا ثانيًا وهو حل مشكلة سياسية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، فقد وضعت منطقة الرور الألمانية لإنتاج الفحم والصلب تحت إدارة الحلفاء، وفي ديسمبر ١٩٤٨ أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ "هيئة الرور الدولية" لتصدير صناعات الرور، وتحول دون نشوء احتكار ألمانيا لها ولتحدد حصص تصدير الفحم والصلب لكونها من السلع النادرة، ونظرًا لأنه لم يكن من المتوقع أن يستمر تعاون ألمانيا مع هذه الهيئة، كما لم يكن من المتوقع أن يترك جيران ألمانيا عودة صناعة الرور إليها، فقد اقترح (روبير شومان)[٦] إخضاع صناعة الصلب والفحم الفرنسية والألمانية لإدارة هيئة عليا من الخبراء المستقلين، فمن هنا كان هذا الاقتراح الخطوة المحددة نحو الوحدة الأوروبية وذلك بتجميع صناعة الفحم والصلب الألمانية والفرنسية في منظمة مفتوحة أمام كل الأقطار الأوروبية، كما تضمن هذا المشروع إلغاء العوائق أمام التجارة في الفحم والصلب ليس فقط لأسباب سياسية ولكن أيضًا كعلامة على التصالح بين فرنسا وألمانيا وبوجه خاص بين الصناعات الثقيلة في كروسو والرور (والتي عدّ الكثيرون المنافسة بينهما من بين الأسباب الرئيسية للحرب).[٧]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وقد بدأت الاتفاقية بقبول ست دول لهذا الاقتراح (ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ بالإضافة إلى فرنسا) ووقعت في ١٨ ابريل ١٩٥١ في باريس، وكان الحل المقترح في خطة شومان لا يتضمن وضع صناعة الفحم والصلب الألمانية وحدها تحت إدارة سلطة عليا ولكن وضع الصناعة الفرنسية معها كذلك تحت إدارة هذه السلطة التي تتكون من خبراء مستقلين، وبهذا تكون التضحية المطلوبة من ألمانيا تعادلها تضحيات مشابه من شركائها الذين يقبلون الانضمام إلى مجموعة الفحم والصلب، أما ألمانيا الاتحادية بزعامة اديندار التي استطاعت فهم فرنسا الديغولية، فقد رأت الاتفاقية الوسيلة لتعود فتأخذ مكانها اللائق على المسرح الدولي.[٨] كما كانت التضحية بالسيادة من جانب ألمانيا تقابلها تضحية مماثلة من جانب زميلاتها في اتحاد الصلب والفحم ومن جهة ثالثة يعتبر إنشاء هذه الجماعة أولى خطوات الوحدة.[٩]

ولعل الهدف من إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم يتمثل في أن بناء أوروبا يتم فقط بالإنجازات العملية التي تخلق تضامنًا حقيقيًا، وأيضًا لإقامة أسس مشتركة للتنمية الاقتصادية وأن أعضاء الجماعة تواقة لرفع مستوى المعيشة وتدعيم السلام بزيادة إنتاجهم الأساسي، ويُعَدّ المجتمع الأوروبي من أكثر التجارب غرابة في مجال التدبير أو العمل السياسي الذي تم في حياة البشرية على الإطلاق وذلك من أجل تجنب أن يعيد التاريخ نفسه:

"The EC is the most exciting experiment in political engineering, overtired by mankind, in order to avoid that history should repeat itself".[10]

فقد كانت قاعدة التكتل (الوحدة) في أوروبا تسير مسرعة الخطى، وهنا يكون السؤال عن أصول هذه الحركة: فهناك من ناحية مصدر اقتصادي، وذلك أن الغالبية في أوروبا بالذات مقتنعة بأن المشكلات الاقتصادية الموجودة في الدول منفردة لا يمكن أن تحل على المستوى الوطني، إذا ما بقيت الاقتصاديات الأوروبية على سبيل المثال مجزئة مقسمة كما هي، فمثلاً لن تكون هناك قدرة على بلوغ التوسع الاقتصادي الذي هو حاجة ملحة، ولم ترتفع الإنتاجية أو على الأقل لم ترتفع بالسرعة الواجبة إذا لم تتسع السوق، كما سيبقى مستوى المعيشة منخفضًا ويستمر نتيجة لذلك الاضطراب السياسي.[١١] ومن هنا كانت النزعة الإقليمية الاقتصادية والتي قد تنتج عندما تضرب بجذورها في حضارة مشتركة، فالجماعة الأوروبية قد يتهيأ لها ذلك من خلال الثقافة المشتركة الأوروبية والمسيحية الغربية.[١٢]

أما المهام التي أُنيطَت بالجماعة الأوروبية للصلب والفحم نستطيع أن نجملها في رفع مستوى المعيشة، وزيادة العمالة، والتوسع الاقتصادي، وقد نصت المعاهدة على ما يلي:

١. إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات وإلغاء القيود الكمية على انتقال المنتجات.
٢. إلغاء وضع الإجراءات والممارسات التي تميز بين المنتجين والمشترين أو المستهلكين خاصة في الأسعار.
٣. إلغاء ومنع المنح والمساعدات التي تمنحها الدول.
٤. إلغاء ومنع الممارسات التقليدية التي ترمي إلى المشاركة في الأسواق أو استقلالها.
٥. إلغاء أي قيد على استخدام عمال الصلب والفحم يكون أساسه الجنسية.
٦. فرض رسوم على إنتاج الصلب والفحم في نطاق الجماعة تستخدمها في النفقات الإدارية للجماعة.[١٣]

٢/٢- الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم) أول يناير ١٩٥٨:

ربما كان الحافز الأكبر لقيام هذه الجماعة أزمة السويس سنة ١٩٥٦ والتي أحدثت نقصًا كبيرًا في الطاقة في أوروبا بسبب اعتمادها الكبير على بترول الشرق الأوسط كمصدر للطاقة، وهناك مَنْ يرى أن الهدف من إنشاء الجماعات الثلاث هو إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية. وتهدف (اليوراتوم) إلى تنمية صناعات الطاقة الذرية للأغراض السلمية ومن مهامها:

- إجراء أبحاث في مجال الطاقة الذرية ونشر المعلومات الفنية التي يتم الحصول عليها من تلك الأبحاث.
- منح التراخيص وتبادل المعلومات الفنية بطريقة ودية مع تعويض معقول لمالك براءة الاختراع.
- إعداد المعدات والمواد الخاصة للطاقة الذرية من خلال حرية انتقال رأس المال للاستثمار وحرية الاستخدام للتخصص في نطاق الجماعة وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء ووضع تعريفات جمركية موحدة للجماعة.
- إمداد المستهلكين في نطاق الجماعة بالمواد الخام والوقود الذري.
- ضمان عدم استخدام المواد الذرية في غير الأغراض السلمية.
- حماية صحة العمال العامة من الأخطار الناجمة عن الإشعاع الذري لوضع قواعد أساسية للأمن يتم تطبيقها في الدول الأعضاء عن طريق تشريعات معينة.
- تشجيع بناء التسهيلات الأساسية المطلوبة لتنمية الطاقة الذرية.
- إنشاء علاقات مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتنمية تقدم الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.[١٤]

٣/٢- الجماعة الأوروبية الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة أول يناير ١٩٥٨). European Economic Community

تم إنشاء الجماعة بموجب معاهدة وقعت في نفس تاريخ إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (٥ يناير ١٩٥٨) ودخلتا في حيز

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

التنفيذ في أول يناير سنة ١٩٥٨، وكانت مؤلفة من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية وهولندا ولكسمبورج، وفي أول كانون ثاني سنة ١٩٧٣ زاد عدد الأعضاء بانضمام بريطانيا وايرلندا والدنمرك، وهناك ٢١ دولة مرتبطة بالسوق باتفاقيات خاصة كاليونان والمغرب وتونس وتركيا. وتتكون السوق المشتركة من أربع مؤسسات هي: المجلس الوزاري، واللجنة الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل. وفي اللجنة الأوروبية التي هي الهيئة الموجهة والتنفيذية للسوق ١٣ عضوًا يتصرفون باستقلال عن حكوماتهم، ومهمة اللجنة المساهمة في وضع سياسة السوق التي ينص عليها ميثاق روما المنعقد في ٢٥ آذار ١٩٥٧ بين الدول الأعضاء الست المذكورة سابقًا.[١٥] وقد تمثلت أهدافها: في وضع أسس اتحاد أبدي بين شعوب أوروبا وأن الهدف الأساسي هو تحسين المعيشة وشروط العمل لشعوبها وأنها ترغب في تأكيد التضامن الذي يربط أوروبا ودول ما وراء البحار وتنمية اقتصادياتها طبقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أما مهامها فقد سعت إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية وتدعيم الاستقرار والتوسع المستمر المتوازن ورفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء.[١٦] وبالنسبة إلى **الأسس التي تقوم عليها الجماعة** فهي:

١. حرية مرور البضائع: وتعتبر إحدى أسس بنيان السوق المشتركة، ولكي تحقق هذه الحرية نصت المعاهدة على منع وإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.
٢. حرية انتقال العمال: حيث يعتبر إباحة انتقال العمال أساسًا لبنيان السوق المشتركة وإلغاء أي تمييز بين العمال مبني على الجنسية، ويكون خاصًا بالتشغيل والمكافئة بشروط العمل ويمكن استثناء ذلك جواز رفض دخول العمال لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة.
٣. حق التوطن وأداء الخدمات: كما تتيح المعاهدة حق التوطن وتأدية الخدمات لمواطني دول الأعضاء والشركات والمؤسسات المسجلة فيها وإلغاء القيود التي تحد من هذه الحقوق.
٤. حرية انتقال رأس المال: تعتبر حرية انتقال رأس المال أساسًا آخر لبنيان السوق المشترك، وتضمنت المعاهدة إلغاء القيود على انتقال رأس المال التابع لأحد المقيمين في الدول الأعضاء، ويؤدي ذلك إلى مرونة كبيرة، إذ إن إطلاق حرية انتقال رأس المال من شأنه أن يزيد الإنتاجية،[١٧] والمساهمة في تقسيم العمل ورفع رأس المال إلى التدفق حيث يكون الاستثمار مجزيًا مع الأخذ بالاعتبار حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء.
٥. الزراعة: من ناحية المبدأ تشمل السوق الأوروبية المشتركة الزراعة والتجارة في الزراعة ووضع سياسة زراعية مشتركة تقوم على التوازن بين العرض والطلب وضمان دخل عادل للمزارعين، وإنشاء منظمات مشتركة للأسواق الزراعية تهدف إلى توازن السوق من خلال الأسعار والأنظمة التجارية، واقتراح مشاريع لإصلاح الزراعة وسياسة خاصة بالمناطق المتخلفة.
٦. النقل: نظرًا للدور الذي يقوم به النقل في عملية الإنتاج واعتباره عاملاً يحدد نفقة الإنتاج، اتفق واضعو المعاهدة على إدخاله ضمن العناصر الرئيسية اللازمة لإنشاء وتشغيل وتنمية السوق المشتركة، وتضمنت المعاهدة إتباع سياسة نقل مشتركة سواء أكان النقل وطنيًا أم دوليًا وكذلك النقل بسكة الحديد أم بالعربات والنقل في المياه الداخلة، ويشمل النقل البترول والوقود عن طريق الأنابيب وكذلك النقل البحري والبري ووضع حلول علمية للمشاكل التي تواجه النقل.[١٨]

وضع سياسات اقتصادية مشتركة:

وقد وضعت (الجماعة الأوروبية الاقتصادية) سياسات اقتصادية مشتركة للدول المشاركة في الجماعات تضمنت ما يلي:

- التقريب بين قوانين الدول الأعضاء: والتي تتمشى مع فعالية الدول الأعضاء.
- المنافسة: نظرًا لأن المنافسة تعتبر الضمان لممارسة الحريات تضمنت المعاهدة إلغاء أي تمييز بين مواطني الدول الأعضاء بخصوص شروط تسويق البضائع أو توريدها.
- سياسة خاصة بالمناطق المختلفة: وعند إبرام المعاهدة لم يكن هناك سوى منطقتين في نطاق الجماعة تعانيان من التخلف وهما (The Mezzogiorno) في إيطاليا و(The Zonenrandgehiet) في ألمانيا، فتساهم موارد البنك الأوروبي للاستثمار في تنمية هذه المناطق كهدف من الأهداف التي أنشئ البنك من أجلها وذلك لتخفيف الفجوة بين هذه المناطق والمناطق المتقدمة.[١٩]
- السياسة الاقتصادية والنقدية: كما تضمنت المعاهدة بين الدول الأعضاء سياسة اقتصادية، وموازين المدفوعات، والسياسة التجارية، وذلك بإتباع سياسة اقتصادية تضمن توازن موازين مدفوعاتها، والمحافظة على الثقة في عملها مع الحفاظ على مستوى أعلى من العمالة، وثبات الأسعار، وكذلك تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء (سعر الصرف) وإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، كما تضمنت السياسة تغيير أسعار التعريفات، وعقد اتفاقات تجارية وجمركية، وتحرير التجارة وسياسة التصدير، وإنشاء لجان نقدية لفحص الوضع النقدي والمالي للدول الأعضاء، وعلى أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية وضعت الجماعة برنامجاً عام ١٩٧٨ الهدف منه تحقيق نمو في الاقتصاد وتقليل البطالة ومحاربة التضخم.[٢٠]
- سياسة اجتماعية: وتضمنت إنشاء الصندوق الأوروبي الاجتماعي بهدف تحسين فرص العمل للعمال في السوق.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

- بنك الاستثمار الأوروبي: والهدف من إنشاءه تسهيل التوسع الاقتصادي وتقديم القروض والضمانات لتسهيل تنمية المناطق المتخلفة وتحديث المشروعات أو تنمية أنشطة حديثة.
- الضرائب: منع أي تمييز من حيث الضرائب بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية.[٢١]

وهكذا؛ وجدنا الوحدة الأوروبية تتجه من القاعدة وليس من القمة، حينما بدا لدعاة الوحدة الأوروبية أن تحقيقها دفعة واحدة غير ممكن اتجهوا إلى تغيير أسلوب معالجة الموضوع، فبدلاً من الابتداء من القمة إلى توحيد السياسة الخارجية والدفاع بدأوا من القاعدة إلى توحيد الاقتصاد وهو أمر يهم الشعوب الأوروبية ويزيد من ترابطهم وتماسكهم ويشعرهم بالفائدة التي تعود عليهم من جراء الوحدة الأوروبية.[٢٢]

ثالثاً: توحيد الأجهزة الرئيسية للجماعات الأوروبية يوليو ١٩٦٧

لقد وقّعت أطراف الجماعات الثلاث معاهدة دخلت حيز التنفيذ بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٦٧ تم بموجبها توحيد جهازي اللجنة الأوروبية والمجلس الوزاري الأوروبي فأصبحت الأجهزة الرئيسية موحدة، أي أصبحت جمعية واحدة ولجنة واحدة ومجلسًا واحدًا ومحكمة عدل واحدة. وهكذا أصبحنا من الناحية الفعلية أمام جماعة أوروبية واحدة ذات أربعة أجهزة رئيسية تتولى تطبيق الاختصاصات والسلطات المسندة إليها بموجب المعاهدات الثلاث السابقة، فالسوق الأوروبية المشتركة وهي في الواقع تضم ثلاث اتحادات وهي اتحاد الفحم والصلب الأوروبي سنة ١٩٥١ بموجب اتفاقية باريس، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الذي تأسس سنة ١٩٥٧ بموجب اتفاقية روما، واتحاد الطاقة الذرية روما ١٩٥٧ أيضًا والأعضاء الأصليون في هذا الاتحاد: (بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الاتحادية، لكسمبورج، وهولندا)، وقد انضم إلى هذا الاتحاد كل من الدنمرك وإيرلندا والمملكة المتحدة سنة ١٩٧٣، وفي سنة ١٩٨١ انضمت اليونان، وتبعتها سنة ١٩٨٦ البرتغال واسبانيا وبذلك يكون عدد الأعضاء في السوق اثني عشر عضوًا.

The European community (EC): "sometimes eferred to as the European common market, is infect three communities: the European coal and steel community established in 1951 by the Treaty of Paris, the European Economic community established in 1967 by the Treaty of Rome and the European Atomic Energy community (Euratom) also established by a Rome treaty in 1957. The original embers of the EC were Belgium, France, Italy, Luxembourg, the Netherlands and West Germany. They were joined in 1973 by Denmark, Ireland and the united kingdom, in 1981 by Greece and in 1986 by Portugal and Spain".[23]

أجهزة الجماعات الأوروبية

١/٣- الجمعية أو البرلمان الأوروبي ديسمبر ١٩٧٤ واختصاصاته:

ويتألف البرلمان الأوروبي من ١٩٨ عضوًا انتدبتهم المجالس النيابية من مطلع سنة ١٩٧٣، وهو يجتمع سبع أو ثمان مرات في السنة ومقره في اللوكسمبورغ[٢٤] وتمارس الجمعية (البرلمان) السلطات الإشرافية أو الرقابية المنصوص عليها في المعاهدة، كما يتمثل هذا الدور الاستشاري في وجوب استشارته من قبل المجلس قبل إصدار عمل تشريعي (لائحة، توجيه قرار)، ويتمثل دور البرلمان بأنه قريب الشبه للدور المسند إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويشارك في إجراءات الميزانية، وقد اعتمد البرلمان نظام الانتخاب المباشر.[٢٥]

٢/٣- محكمة العدل واختصاصاتها:

فهي تتألف من ١٣ قاضيًا و٣ مدعين عامين، مهمتها مراقبة العمل لأحكام قوانين السوق المشتركة، وهناك عدة لجان استشارية للسوق للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الموازنة وحاكمي المصارف ولجنة المواصلات، ويتبع السوق المشتركة صناديق اجتماعية وإنمائية واستثمارية وغيرها.[٢٦] واختصاص محكمة العدل الأوروبية في تولي مراقبة التطبيق والتفسير للقوانين الاقتصادية وتقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.[٢٧]

٣/٣- العلاقات الخارجية للجماعات الأوروبية:

ويقوم البرلمان الأوروبي بتنظيم العلاقات الخارجية للجماعات الأوروبية ويتولى مناقشة التقرير السنوي لها وتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، كما يقوم بدور سياسي، ومن ذلك دعوته للرئيس السابق محمد أنور السادات بإلقاء خطاب أمامه سنة ١٩٨١، كما يقوم المجلس بعقد مؤتمرات قمة رؤساء دول وحكومات دول الأعضاء، وكذلك تحديد العلاقة مع الأمم المتحدة والدخول في علاقات مع الوحدات الدولية الأخرى واتحاد الدول والمنظمات الدولية، وهذا يتطلب اعتراف الوحدة الدولية بالجماعات الأوروبية، وقد اعترفت معظم الدول بها، ويوجد لأكثر من مئة دولة بعثات دبلوماسية دائمة في بروكسل، كما يوجد للجماعات بعثة دائمة في واشنطن.[٢٨]

ويظهر في نية الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على التعاون وعدم المساواة في العلاقات بينها وبين أوروبا، ذلك من خلال ما جاء في البحث الذي قدمه "مالكولم كوري"[٢٩] "لقد لاحظنا مؤخرًا تطور مفهوم الأسواق التكنولوجية المشتركة وهي عبارة عن محاولات لدمج الاقتصاديات والانطلاق لمنافسة الولايات المتحدة من مستوى أكثر ملائمة... إن تكنولوجيتنا تعتبر من إحدى التكنولوجيات النادرة النشاط وعلينا المحافظة عليها لكي نساوم مع الآخرين على مستوى العالم أجمع... وفي حالة حلفائنا في منظمة شمالي الأطلسي سيكون علينا الاعتراف بأن حلفاءنا العسكريين هم أيضًا خصومنا الصناعيين".[٣٠]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وينطبق الكتاب الأبيض الذي نشرته ألمانيا الاتحادية حول الدفاع في أيلول ١٩٧٩ على تعداد ميادين السياسة الدولية التي تنزع في العقد الأخير إلى إبراز كيان أوروبي ذي صوت واحد والذي تضمن:

١. الموقف المشترك في مؤتمر هلسنكي حول الأمن والتعاون الأوروبي (S.C.E).
٢. بيان وزراء الخارجية المشترك في ٦ تشرين ثاني ١٩٧٣ حول الوضع في الشرق الأوسط.
٣. القرار الصادر في ٤ آذار ١٩٧٤ الخاص بالتعاون مع البلدان العربية.
٤. المشاورات المستمرة بين الحكومات الأوروبية حول الأمور التي تمس المشاكل الأفريقية.
٥. المشاورات التي تمت سنة ١٩٧٨ واستهدفت ضم أعضاء جدد للسوق الأوروبية المشتركة (اليونان، البرتغال، اسبانيا)، وتعريف السياسة الخارجية للدول التسع، والجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي.[٣١]

وبذلك يمكن ملاحظة عدم تعرض هذه المبادرات جميعها للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن القول من خلالها أن ميدان أوروبا كقوة دولية لا يتنافى مع العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت قاعدتها تكوين جهاز الكوكوم أو (لجنة التنسيق للرقابة المتعددة الأطراف على الصادرات) وهو هيئة دولية غربية أسست سنة ١٩٥٩ تضم في عضويتها ممثلين عن الولايات المتحدة، اليابان، وأقطار أوروبا الغربية ومقرها باريس مهمتها شبه السرية: فرض القيود على ما تصدره الدول الأعضاء منها من تكنولوجيا متقدمة إلى الاتحاد السوفيتي سابقًا وإلى أقطار أوروبا الشرقية عامة.[٣٢]

ومما تتميز به المجموعة الأوروبية أن لديها إدراكًا عامًا بجميع دولها الاثنتي عشرة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٦،[٣٣] بأن العلاقات السياسية الأوروبية العربية والمتميزة تاريخيًا واقتصاديًا تؤهل أوروبا للتدخل في شؤون الشرق الأوسط كما تلعب الجماعة الأوروبية دورًا دبلوماسيًا متميزًا مع أطراف النزاع العربي- الإسرائيلي.[٣٤]

رابعًا: إنجازات الجماعات الأوروبية

١. إنشاء منطقة أمن في غرب أوروبا.
٢. خلق حوار بين الحكومات الوطنية.
٣. تحقيق مستوى كبير من الإنعاش الاقتصادي يستفيد منه الأوروبيون وغير الأوروبيين.
٤. تنمية شعور ولاء الشعوب الأوروبية إلى الجماعات الأوروبية.
٥. تنمية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء كأسلوب لتدعيم تنسيق علاقاتهم الاقتصادية.

وقد اتسعت عضوية مجلس أوروبا بحيث شملت (٢١) دولة في غرب أوروبا في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ وهي النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمرك، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، اليونان، ايسلنده، إيطاليا، لوكسمبورج، مالطا، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، شمال ايرلندة، ايرلندا.[٣٥]

خامسًا: عاملان يدعمان الترابط بين شعوب دول غرب أوروبا

العامل الأول: اقتصادي يتمثل في الجماعات الأوروبية الثلاث.

العامل الثاني: اجتماعي وسياسي وهو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتي تم تنفيذها ٣ سبتمبر ١٩٥٣.

هذان العاملان يعملان على توثيق الروابط بين شعوب غرب أوروبا بهدف تحقيق الوحدة السياسية.

إن شعور الفرد في غرب أوروبا بالمصلحة الاقتصادية وشعوره بالأمان والأمن والطمأنينة أثناء تنقله في دائرة الدول الأعضاء يشعره بالخير الذي يعود عليه من الوحدة، كما يعيش في وطن أكبر لأوروبا الموحدة، من شأن هذا كله دفع عجلة الوحدة الأوروبية إلى الأمام وتحقيقها لخير شعوبها، رغم اختلاف قومياتها ولغاتها ودولها، فقد سارت أوروبا في خط توحيد محكوم بنمط الإنتاج الرأسمالي وظهرت ملامح هذا التوحيد في قيام السوق الأوروبية المشتركة.[٣٦]

سادسًا: معاهدة (ماستريخت Maastricht) ومستقبل أوروبا، هولندا ٧ فبراير ١٩٩٢ حسب تحليل "بيتر لدلو".[٣٧]

يتضح من معاهدة الاتحاد الأوروبي الموقعة في ماستريخت في هولندا في ٧ فبراير ١٩٩٢ أنها تشير إلى ثلاث نقاط أولية عن الاتحاد الأوروبي:

١. أن الاتحاد هو مسيرة أكثر من كيان مكتمل كان جذوره سنة ١٩٥٠ وماستريخت ليست نهاية الطريق.
٢. إن الوثائق الأساسية للاتحاد أضخم كثيرًا مما هو في النظم الاتحادية القائمة، وهي وثائق مصممة لتمكين مؤسسات الاتحاد الأوروبي من تحقيق الأهداف العامة.
٣. ما يتعلق بمؤسسات الاتحاد الأوروبي التي كانت في التطورات التي وقعت منذ ١٩٥١ فصاعدًا والتي ميزتها عن النظم الاتحادية التقليدية في الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا.[٣٨]

وتقوم معاهدة ماستريخت على ثلاثة عناوين هي: وظائف الاتحاد الأوروبي الذي تقيمه المعاهدة، وسلطة وكفاءة مؤسساته، ومسؤولية هذه المؤسسات تجاه من يمارسون السلطة باسمها، وفيما يلي توضيح لهذه العناوين الثلاثة:

١. وظائف الاتحاد: تحددت وظائف الاتحاد فيما يلي:
   أ. إنشاء إدارة عملة موحدة.
   ب. الإشراف والتنسيق على السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بشؤون الميزانية.
   ج. إنشاء وحماية سوق واحد يقوم على المنافسة الحرة.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

د. الحفاظ على المساواة والعدالة.
هـ. الحفاظ على القانون والنظام.
و. إدارة سياسة خارجية مشتركة.

٢. مؤسسات الاتحاد: حيث وسعت المعاهدة نطاق التنوع الإجرائي لمؤسسات الاتحاد مهما كانت طبيعة المهام سياسة اقتصادية عامة أو سياسة خارجية أو قانونًا أو نظامًا، ومهما تباينت الإجراءات فإن المسؤولية تقع في نطاق نفس المؤسسات. ويتبين من دراسة نصوص المعاهدة أن مسيرتها الإصلاحية تسير وفق ثلاثة مناهج: زيادة توسيع نطاق الاقتراع بالأغلبية، والتركيز على الطابع الاستقلالي لقرارات المجلس، وعملية اتخاذ القرارات في جميع مجالات أعمال الاتحاد في الجهاز الذي يتخذ من بروكسل مقرًا له.[٣٩]

٣. المسؤولية والخضوع للمساءلة: لقد حددت المعاهدة هذه المسؤولية من خلال البرلمان الأوروبي الذي يعمل على حث الهيئة التنفيذية على أن تقدم حسابًا عن عملها وأن تطالب عند الاقتضاء باستقالة أو إقالة المسؤولين الرئيسيين، ثم إن الرقابة البرلمانية على مؤسسات الحكم المركزية قد عززتها المعاهدة من خلال استقلال المجلس تجاه الدول الأعضاء.[٤٠]

هذا وما زالت الوحدة الأوروبية تواجه تحديات عديدة رغم الشوط الطويل الذي قطعته والتي كان من المقرر أن تكتمل سنة ١٩٩٢ بإزالة الحدود بين الدول الأوروبية الاثنتي عشرة، أعضاء المجموعة الأوروبية لكي تتحقق وحدتها السياسية الكاملة، من خلال تأسيس أو بناء علاقة بين شعوب أوروبا مرتكزة على أساس المساواة والأخلاق، وعلى إيمان الإنسان وقدرته على التقدم والرقي من خلال تجاربه المريرة المؤلمة الماضية.

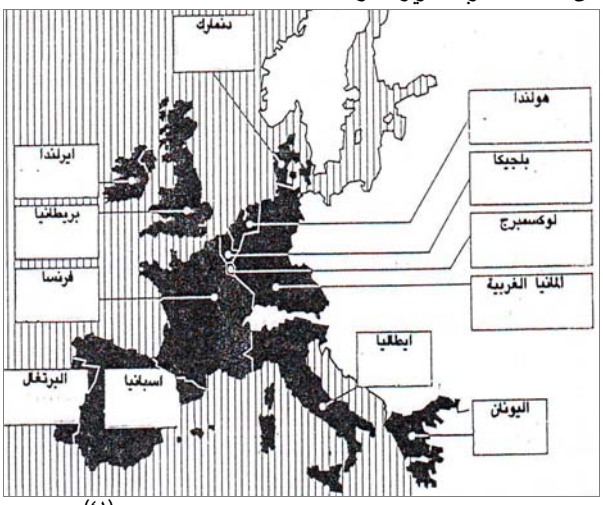

الجماعة الأوروبية: مشروع أوروبا[٤١]

"The Uniouis contribution was to break this vicious circle by establishing a new relationship between the peoples of Europe, based on equality and fairess, based on faith in mand and his ability to advance by learning from his most painful experiences".[42]

وقد كان لأزمة الخليج الثانية تأثير للمفاهيم المستقرة بشأن الوحدة الأوروبية، فهي قد بددت التفاؤل في السلام القادم بعد زوال مبررات الصراع الأيديولوجي والعسكري بين الشرق والغرب.[٤٣]

كما أظهرت هذه الحرب استمرار الاحتياج الأوروبي للقوة العسكرية الأمريكية رغم زوال الخطر الشيوعي، وقد دفعت هذه التأثيرات لأزمة الخليج على قطار الوحدة الأوروبية الوزير البريطاني "ديفيد أوين" للقول بأن "الفدرالية الأوروبية قد ماتت فوق رمال الكويت".[٤٤]

وإذا كان من جانب الوطن العربي الترحيب والتشجيع الدائمين (لأوروبا ١٩٩٢) التي نتطلع إليها بمنظور إيجابي في محاولة تقييم آثارها بدون تجاهل بعض الاهتمامات التي تشغل الذهن العربي،[٤٥] فإننا أيضًا نتطلع إلى أن تكون الوحدة الأوروبية العبرة والدراسة والبحث لإيجاد وحدة عربية شاملة مقاربة ومقارنة بها. ويجب الإشارة إلى أن معاهدة "ماستريخت" سعت في أهدافها إلى إيجاد مواطنة أوروبية، بحيث أصبح من الممكن لمواطني الاتحاد الأوروبي التنقل والإقامة والعمل بحرية داخل حدود الدول الأعضاء مع بقاء المواطنة الأصلية، يقول "بيتر لدلو": "المواطنة الأوروبية ليست بديلاً عن مواطنة الدول الأعضاء، ولكنها استكمالاً لها".[٤٦] وبالتالي فإن معظم المراقبين يميلون إلى الاعتقاد أن أوروبا الموحدة شكلت (القوة القطبية الثانية) إزاء الولايات المتحدة نظرًا إلى قدرة هذه القوة الجديدة، اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، وكان من المنتظر أن تتبلور هذه الوحدة بشكل فاعل خلال سنة ١٩٩٢ بناء على معاهدة ماستريخت (Maastricht) ولكن بعد تجاوز بعض التحديات التي تواجهها.[٤٧]

خاتمة

لعل إيجاد المقدمات والمحاولات التمهيدية هي التي توفر القاعدة نحو إنجاز المشاريع الرائدة في العالم، ومنها تلك التجربة الفريدة (الوحدة الأوروبية) التي أسست لها ست دول بدأت أفكارها منذ خمسينات القرن الماضي وانتهت إلى الاتحاد الأوروبي الذي ضم ثمان وعشرين دولة سنة ١٩٩٢م، كانت آخرها كرواتيا التي انضمت في ١ يوليو ٢٠١٣.

ولأن هذه التجربة ليست الأولى من نوعها في الحضارة الأوروبية عبر العصور، إذ كانت الإمبراطورية الرومانية حول المتوسط، مرورًا بإمبراطورية شارلمان، ثم الإمبراطورية الرومانية البيزنطية التي وحدت مساحات شاسعة تحت إدارة واحدة لمئات السنين قبل ظهور الدولة القومية الحديثة، وقد كانت محاولة نابليون بونابرت في القرن التاسع عشر والأخرى في أربعينيات القرن العشرين على يد هتلر، وكانت تجارب غير مستقرة لوجود لغات وثقافات أوروبية متباينة إلى جانب الميول العسكرية في السيطرة والإخضاع، ما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

غير أن الدوافع الحقيقية وراء هذه التجربة بما فيها من تحقيق الأمن والسلم العالميين تمثل الإيمان بقوة الوحدة وضروراتها وما يترتب عليها من تحسين وتطوير مستوى حياة الناس، ومن خلال مشاركة عادلة وفاعلة ومؤثرة يصنعها العقل البشري، مع أن تحديات العمل والتأسيس لها وما رافقها عبر عقود من الزمن من تحديات اللغة والثقافة، إذا علمنا أن الدول الأعضاء يمثلون أربع وعشرين لغة لمجموع دول الاتحاد، كانت الاستجابة لها مدفوعة بالرغبة في إعادة بناء أوروبا على أساس الشراكة الاقتصادية والسياسية.

واللافت في هذا الإنجاز والتطور هو التغير اللاحق للمؤسسة الأوروبية باتجاه توسيع قاعدة الوحدة والاتحاد رمزيًا وعمليًا، فشعار الاتحاد هو شعار الوحدة والهوية الأوروبية نحو الإتقان والكمال والوحدة، وشعارهم متحدون في التنوع. وكذلك سمة التوسعات في مؤسسات العمل والشراكة فاتحة المجال أمام مشاركة أية دولة أوروبية في المستقبل. فبدأت مؤسسات العمل من معاهدة باريس ١٨ أبريل ١٩٥١ مرورًا بمعاهدة روما ١٥ مارس ١٩٥٧ إلى معاهدة ماستريخت ٧ فبراير ١٩٩٢م.

إلا أن مبادئ الاتحاد الأوروبي التي جعلت من صلاحيات للدول القومية في المؤسسات الدولية، ما جعل هذه المؤسسات محكومة أحيانًا بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حده. وكونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو، إلا أن ثمان عشرة دولة تبنت استخدامه، إلى جانب تبنيه بعض السياسات الموحدة كالزراعة المشتركة والصيد البحري الموحّد وشروطه التي تتناسب مع التشريعات والقوانين، جعل الاتحاد ينفرد بنظامه السياسي في العالم.

ويجب الإشارة إلى أن؛ الاتحاد لم تعرقله مسألة التركيبة السكانية والمواطنة، من مثل الكثافة السكانية العالية، والتنوع الثقافي في الدول الأعضاء، والدول الأكثر والأقل سكانًا، فالدولة الأكثر سكانًا هي ألمانيا ما يزيد عن اثنين وثمانين مليونًا، والدولة الأقل هي مالطا ما يقارب نصف مليون نسمة، ما جعل مبدأ التصويت نسبيًا بعدد السكان، والتنقل والإقامة والعمل بحرية مع بقاء المواطنة الأصلية، وتداول رئاسة الاتحاد من الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر، بغض النظر عن الفجوة إن وجدت بين هذه الدول. وفي الختام آمل أن أكون قد وفقت في تسليط الضوء على تجربة فريدة جديرة بالدرس لتكوّن رؤية على قاعدة الإرادة والمشيئة لشعوبنا العربية نحو الوحدة.

الهَوامِشُ:

(١) عبد العظيم الجنزوري: "**الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**"، ص٦- ٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

(٢) الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، المرجع نفسه، ص١٠.

(٣) الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، المرجع نفسه، ص١٠.

(٤) **السوق المشتركة**: (Economic Community) يعني إلغاء التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء ووضع تعرفه جمركية مشتركة بالنسبة للدول الأخرى كما تعني إلغاء كل تمييز مبني على الجنسية، أي حرية انتقال العمال، الخدمات، رأس المال، المدفوعات وحرية التوطن وعدم إعاقة المنافسة وسياسة نقل مشتركة وسياسة اجتماعية عامة.

- منطقة التجارة الحرة Free trade Area تتضمن فقط إلغاء الرسوم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ولا تتضمن تعريفها خارجية مشتركة.
- الاتحاد الجمركي costumes union يهدف إلى إلغاء الرسوم والتعريفات الجمركية بن الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية خاصة مشتركة ولكن لا تتضمن حرية انتقال العمال والخدمات ورأس المال وحرية التوطن والمنافسة وسياسة النقل وما إلى ذلك.

للمزيد، يُنظر: عبد العظيم الجنزوري: **الأسواق الأوروبية**، مرجع سابق (ص٦-٧).

(5) Dr. Mohamaedy, Olwan, *The European union: Organization and objectives*, p. 67, and National Environmental information and education programmed, Amman, 1994.

(٦) روربير شومان: وزير خارجية فرنسا سابقًا.

(٧) أحمد بديع بليح: **السوق الأوروبية المشتركة**، ص٥٨، منشأة المعارف، الإسكندرية.

(٨) السوق الأوروبية المشتركة، المرجع نفسه، ص٦٠.

(٩) عبد العظيم الجنزوري: "**الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**"، مرجع سابق، ص١٧.

(10) Dr. Mohomedy, Olwan *the European union*: *Organization and objectives*, p.67, National Environmental information and education programme. Amman, 1994.

(١١) أحمد بديع بليح: **السوق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص١٣.

(١٢) صمويل: ب. هانتنغتون: "**صدام الحضارات**"، شؤون الأوسط، ص٨٤، مجلة، العدد ٢٦، ١٩٩٤، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

(١٣) عبد العظيم الجنزوري: **الأسواق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص١٩.

(١٤) عبد العظيم الجنزوري: **الأسواق الأوروبية المشتركة**، ص٣٠.

(١٥) **تاريخ العرب والعالم**/ أبحاث/ تيارات اقتصادية م١٠، عدد ١١١، ١١٢، ص٥٥، ١، ٢، ١٩٨٨.

(١٦) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص٣١- ٣٢.

(١٧) أحمد بديع بليح: **السوق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص١٣.

(١٨) عبد العظيم الجنزوري: **الأسواق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص٣٩.

(١٩) **تاريخ العرب والعالم**، أبحاث- تيارات اقتصادية، ص٥٥، مرجع سابق، ١، ٢، ١٩٨٨.

(٢٠) عبد العظيم الجنزوري، **الأسواق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق.

(٢١) عبد العظيم الجنزوري، المرجع نفسه ، ص٤٥.

(٢٢) **الأسواق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص١٢٥.

(23) John Jackson Willian Davey. *The European community*, p199, International Economic Relations, west publishing Co. 1986, Minnesota, U.S.A.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(٢٤) **تاريخ العرب والعالم**، مرجع سابق، ص٥٥.
(٢٥) **الأسواق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص٥٥.
(٢٦) **تاريخ العرب والعالم**، مرجع سابق، ص٥٦- ٥٧.
(٢٧) **الأسواق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص٨٠.
(٢٨) **الأسواق الأوروبية المشتركة**، مرجع سابق، ص٨٠.
(٢٩) **مال كولم كوري**: الأمين العام المساعد لوزارة الدفاع الأمريكية، المكلف بالبحث في محاضرة ألقاها في دترويت ١٢/ ٥/ ١٩٧٥، وأوردها (بيير ماير) في تقرير لندوة الوحدة الأوروبية، بروكسل، ١٩٧٩.
(٣٠) **الأمنية الأوروبية**، ترجمة أحمد عبد الكريم، أطلس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٤، دمشق.
(٣١) **الأمنية الأوروبية**، ص٧٨، مرجع سابق ٧.
(٣٢) ايفا ماري لوليان- **بلقنة العالم**، ص١٨٨، مراجعة أديب هـ الفاضل دار الفاضل، ط١، ١٩٩٣، دمشق.
(٣٣) عزيز الرفاعي: "**السوق الأوروبية المشتركة**"، المتناقضات والعلاقة مع الكيان الصهيوني"، ص٥١، ١٩٩٠.
(٣٤) صلاح فوزي: **مصر والجماعة الأوروبية** "ندوة منشورة في مجلة السياسة الدولية، ١٠٥، ١٩٩١، ص٢١٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
(٣٥) **الأمنية الأوروبية**، ترجمة أحمد عبد الكريم، مرجع سابق.
(٣٦) مسعود ظاهر، **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي**، ص١١٤، دار كنعان للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٤، دمشق.
(٣٧) مدير مركز دراسات السياسة الأوروبية، بروكسل، بلجيكا.
(٣٨) **معاهدة ماستريخت مستقبل أوروبا**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.
(٣٩) **معاهدة ماستريخت**، مرجع سابق.
(٤٠) للمزيد يُنظر: **معاهدة ماستريخت ومستقبل أوروبا**.
(٤١) **أخذت الخارطة من مجلة السياسة الدولية**، عدد ٩٩، ١٩٩٠، ص١٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة.
(42)J. R. Cuy vanhaberbeke. *The European union, Organization and objectives*, p. 69.
(٤٣) ثناء فؤاد عبد الله: "**مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج**" مقالة منشورة في مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٦، عام ١٩٩١، ص١٠، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة.
(٤٤) المرجع نفسه، ص١١.
(٤٥) صنعاء موسى: "**ندوة" أوروبا ١٩٩٢**، ٦-٧ ديسمبر ١٩٨٩، مقالة منشورة في مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٠، عام ١٩٩١، ص٢٨٧.
(٤٦) بيترلودلو: **معاهدة ماستريخت**، مرجع سابق، ص١٧.
(٤٧) شفيق المصري: "**النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر**، ص١٩٥٨، دار العلم للملايين، ط١، أكتوبر ١٩٩٢.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449